

خطة إستراتيجية للتعليم التقني للبنات في ضوء احتياجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية

إعداد

د حصة بنت محمد بن عبد الرحمن آل الشيخ

م ٢٠٠٥

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للمرأة العاملة في مجالات التعليم التقني وتقدير الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة النسائية من أجل التخطيط للتعليم التقني بما يتلاءم وسوق العمل، وقد حددت أهدافها بالتركيز على تحليل جانبي العرض والطلب وتحديد الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل في المملكة من خريجات ما بعد المرحلة الثانوية في التخصصات التقنية، ووضع خطة إستراتيجية للتعليم التقني للبنات تستجيب لاحتياجات سوق العمل من الوظائف التقنية في المملكة.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت هذه الدراسة على منهجيات متعددة تتضمن مراجعة البيانات المتوافرة واستخدام الأساليب الإسقاطية اللازمة للتوقع والتخطيط المستقبلي باستخدام أسلوب دلفاي والمنهج الوصفي التحليلي حيث كانت النتائج تشير إلى أنه بعد تحليل جانبي العرض والطلب للقوى العاملة السعودية لوحظ انخفاض نسبة مساهمة قوة العمل النسائية مقارنة بالمخرجات التعليمية النسائية، حيث تركز عمل المرأة السعودية بصورة رئيسية في القطاع الحكومي، كالوظائف التعليمية، والصحية، والاجتماعية، كما أن معظم العاملات يتركزن في المناطق السكنية الكبرى، أما فيما يتعلق بالتعليم التقني فقد أشارت البيانات إلى أنه من المتوقع أن تكون هناك زيادة خطية إيجابية حيث بينت السلسلة الزمنية اتجاهًا إيجابيًا.

وأكدت نتائج الدراسة أنه من الصعب تقدير حجم الطلب على العمالة النسائية السعودية لاكتظاظ السوق بالعمالة الوافدة، ولضعف البيانات الإحصائية الدقيقة، ولأن العنصر النسائي بعيد عن الاستثمار الفعلي على الرغم من انتشار تعليم البنات إلا أن مجالات العمل بقيت

محدودة وضيقة في ظل المحددات الاجتماعية، فضلا عن تركيز معظمهن في تخصصات نظرية.

وكذلك توصلت الدراسة إلى أن القطاع الأهلي السعودي لا يثق في تشغيل المواطنين ويعتمد على توظيف غير السعوديات بالإضافة إلى أنه يستوعب أعداداً قليلة جداً من الكوادر المحلية النسائية في قطاعات التعليم والصحة والبنوك والقطاع الإعلامي والقطاع السياحي والتجاري والخدمات، وقد اتفق الخبراء والتربويون على أن هناك حاجة ماسة لتبني تخطيط استراتيجي يلتزم بتحقيق التصور الإسلامي لدور المرأة في المجتمع وتحقيق ركائز التنمية الوطنية وتكافؤ الفرص التعليمية بين الفئات المجتمعية، والتكامل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر خطط تنموية شمولية علي مستوى الخدمات التعليمية والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية، كما تم الاتفاق على الحاجة إلى برامج مختلفة للتعليم التقني للبنات وخصوصاً في مجالات التقنية والرعاية الصحية .

وقد توصلت الدراسة الحالية في ضوء استطلاع آراء الخبراء والتربويين إلى خطة إستراتيجية للتعليم التقني تستجيب لاحتياجات سوق العمل من الوظائف التقنية في المملكة العربية السعودية تهدف إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمرأة وتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وتفعيل كافة الطاقات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني لسد الاحتياجات التنموية وزيادة معدل مشاركة الفرد فيها حيث تمت التوصية بضرورة دراسة الواقع الحالي لاحتياجات المجتمع من القوى العاملة النسائية المدربة، وتقدير احتياج المجتمع من التخصصات التقنية المستقبلية ، من خلال مشاركة جميع الجهات المعنية ببرامج التعليم التقني مثل الجهات المسؤولة عن التخطيط لتعليم البنات والمتخصصين في الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والقطاع الخاص وممثلي الغرف التجارية الصناعية، على أن تتم زيادة المخصصات

المالية للتعليم التقني للبنات من خلال إيجاد تمويل مركزي من الدولة أو تمويل مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص أو تمويل من القطاع الخاص، أو بها مجتمعة.

وأخيرا تم تقديم مجموعة من الآليات تركزت على ضرورة تشكيل لجنة وطنية من مهامها التنسيق بين الجهات المختلفة لدراسة الاحتياجات الفعلية وتغطية العجز من التخصصات التقنية المتوسطة، والإشراف التعليمي على التعليم التقني للبنات والعمل على توعية المجتمع من خلال وسائل الإعلام بأهمية عمل المرأة السعودية، وإبراز دورها في تنمية المجتمع.